البيرق - الجمعة ١٤ ايار ٢٠١٠ - العدد ٢٠٠٥٠ - السنة ٩٩

الهيئة المنظمة للاتصالات ناقشت مع القطاع الخاص اوضاعه

اكد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة الدكتور عماد حب الله استمرار الهيئة ممثلة بمجلس ادارتها في عملها الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين داعيا الى عزل استقالة الدكتور كمال شحادة عن التجاذب السياسي.

عقدت الهيئة اجتماعا موسعا مع شركات القطاع الخاص المرخص لها من مقدمي خدمات الانترنت ونقل المعلومات في مقرها في وسط بيروت حضره حشد من ممثلي هذه الشركات واعضاء مجلس دارة الهيئة.

افتتح الاجتماع بكلمة لرئيس الهيئة بالانابة الدكتور عماد حب الله، تحدث في خلالها عن استقالة الدكتور كمال شحادة التي تعتبر خسارة للهيئة وللقطاع العام في لبنان مشددا على ضرورة عزل هذه الاستقالة عن التجاذب السياسي الحاصل لما فيه مصلحة قطاع الاتصالات.

واوضح الدكتور حب الله ان الاجتماع يهدف لاطلاع ممثلي القطاع الخاص على اخر التطورات خصوصا في ما يتعلق بموقف الهيئة في ما يتم تداوله اعلاميا في الاونة الاخيرة.

واوجز موقف الهيئة ببعض الرسائل الرئيسية الموجهة الى المعنيين وهي: استمرار الهيئة ممثلة بمجلس ادارتها في عملها الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين، اي لفترة السنتين المقبلتين من دون اي تردد وباجماع المجلس صلابة موقف الهيئة القانوني ان من حيث وضعها الداخلي اثر استقالة الدكتور شحادة او مكن حيث تعاملها مع المؤسسات العامة وخصوصا مع وزارة الاتصالات، اعادة التأكيد ان الهيئة كانت ولم تزل تعمل على تطبيق قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ وعلى تشجيع المنافسة العادلة ضمن رؤية واضحة ومتكاملة املة في التعاون بين الافرقاء كافة، هيئة ووزارة وقطاعا خاصا سوف يتيح تطورا ملموسا في القريب العاجل.

ثم جرى نقاش بين حب الله والمجتمعين عن اهم ما يعني شركاتهم حاليا وطالب بعض المؤسسات المعنية بالانتقال من الكلام والوعود الى الافعال وترجمة التعاون والتقارب الحاصل بما يفيد قطاع الاتصالات والمستهلك. واعطيت امثلة عن حصة القطاع الخاص مقارنة مع حصة القطاع العام في خدمة الانترنت السريع التي لا تتخطى بسبب العوائق الموضوعة نسبة ١٨٪ من ذهه السوق.

واشار المجتمعون الى ارتفاع نسبة البث غير الشرعي للسعات الدولية، ومخاطر ذلك على القطاع، وتم التطرق الى احتمال اطلاق خدمات حزمة عريضة على شبكات الخلوي ما يعرض القطاع الخاص المرخص له الى خطر الزوال في حال لم يتوافق ذلك مع اجراءات بنيوية تتيح التنافس العادل كما هو منصوص عليه في القانون وشدد البعض على ضرورة توضيح الرؤية الحكومية في هذا المجال. وضرورة منح تراخيص طويلة الامد ووضع اليات عملية لتويزع اسلعات الداخلية والخارجية على المشغلين المرخص لهم وغيره مما يؤثر بشكل مباشر على اداء شركات القطاع الخاص وحظوظها في النجاح بتقديم خدمات جيدة ومتطورة وباسعار تنافسية للمستهلك اللبناني.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"